

تقييم أداء شركات التأمين على الأضرار – دراسة مقارنة بين الشركات العمومية والخاصة في الجزائر خلال الفترة 2014-2017

Evaluating the performance of property/liability insurance companies – comparative study
between public and private companies in Algeria during 2014-2017-

د. كراش حسام

مخبر تقييم رؤوس الأموال الجزائرية، في ظل العولمة (LEMACE)

جامعة سطيف 1 – الجزائر

housseem.krache@univ-setif.dz

تاريخ النشر: 2020/12/31

تاريخ القبول: 2020/06/18

تاريخ الإرسال: 2019/12/02

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد كيفية تقييم أهم 13 معدل لقياس أداء النشاط التقني والمالي، الملاءة المالية، والنتائج السنوية لشركات التأمين على الأضرار، وفي نفس الوقت تحديد مدى الفوارق الموجودة في أداء شركات التأمين العمومية مقارنة بشركات التأمين الخاصة في الجزائر، وذلك خلال الفترة 2014-2017. وقد تم الاعتماد على برنامج SPSS لتحليل بيانات الدراسة، وذلك بالاستعانة بالمتوسط الحسابي، الانحراف المعياري، واختبار T-test لتحديد ما إذا كانت توجد فروق ذات دلالة معنوية احصائيا عند مستوى ثقة محدد بـ 5% بين متوسطات معدلات تقييم الأداء المستخدمة. وقد تم التوصل إلى أن هناك العديد من الاختلافات بين أداء هذه الشركات خلال فترة الدراسة، وهذه الاختلافات أغلبها ذات دلالة معنوية احصائيا.

- الكلمات المفتاح: تأمين الأضرار؛ معدلات الأداء؛ شركات عمومية؛ شركات خاصة؛ التأمين في الجزائر.
- تصنيف JEL : G22 ; C12 .

Abstract:

In this study, we tried to identify how to evaluate the most important ratios to determine the performance of technical and financial activity, solvency, and the annual results of property & liability insurance companies, and at the same time we tried to determine the differences in the performance of the public insurance companies compared to the private insurance companies in Algeria during 2014-2017. To analyse the data of this study we used the SPSS program, by using the mean, standard deviation, and T-test to determine whether there are statistically significant differences at a 5% of confidence level between the means of these ratios. We have concluded that there were many differences between the performance of these companies during the study period, and these differences were mostly statistically significant.

- **Keywords:** property and liability insurance; performance ratios; public companies; private companies; insurance in Algeria.
- **Jel Classification Codes :** G22 ; C12.

المؤلف المرسل: د. كراش حسام، الإيميل: housseem.krache@univ-setif.dz

1- تمهيد:

شهد قطاع التأمين في الجزائر كغيره من القطاعات الاقتصادية الأخرى، تحولات عميقة منذ الاستقلال إلى يومنا هذا. ولقد كان لصدور القانون 95-07 المؤرخ في 25 جانفي 1995 بمثابة إصلاح حقيقي لهذا القطاع في الجزائر، حيث تم فتح السوق التأمينية قانونيا أمام الرأس المال الخاص الوطني والأجنبي من أجل إنشاء شركات تأمين خاصة. فقبل صدور هذا القانون كان هناك احتكار كلي لهذا القطاع من قبل شركات التأمين العمومية فقط.

بعد ذلك تم صدور القانون 06-04 المؤرخ في 20 فيفري 2006، والذي تضمن عدة أحكام من بينها الزام شركات التأمين العمومية والخاصة بضرورة فصل تأمينات الأضرار عن تأمينات الأشخاص وذلك قبل جوان 2011، وهذا لاختلاف طبيعة التسيير في هذين النوعين من التأمينات.

وبذلك فقد أصبح قطاع التأمين العديد من الشركات من بينها شركات التأمين على الأضرار سواء كانت شركات عمومية أو شركات خاصة، يسودها جو من المنافسة، حيث تسعى هذه الشركات للنمو وأخذ حصة سوقية في سوق التأمين الجزائري وتطويرها عبر الزمن من أجل تحقيق أداء جيد وبذلك تحقيق الاستمرارية والبقاء.

مشكلة البحث:

بناء على ما سبق يمكن ابراز الاشكالية الرئيسية لهذا البحث في السؤال التالي: هل توجد فروق جوهرية في الأداء بين شركات التأمين على الأضرار العمومية والخاصة في الجزائر خلال فترة الدراسة (2014-2017)؟

فرضيات البحث:

من أجل معالجة مشكلة هذا البحث تمت صياغة الفرضية الرئيسة الآتية: توجد عدة اختلافات جوهرية في الأداء بين شركات التأمين على الأضرار العمومية والخاصة في الجزائر خلال فترة الدراسة.

أهداف البحث:

تهدف من خلال هذا البحث إلى:

- التعرف على شركات التأمين على الأضرار ومختلف وظائفها الرئيسية؛
 - تحديد مفهوم تقييم الأداء وأهميته في شركات التأمين؛
 - ابراز أهم المعدلات المستخدمة لتقييم أداء شركات التأمين على الأضرار؛
 - معرفة ما إذا كانت هناك فوارق جوهرية بين أداء شركات التأمين على الأضرار العمومية والخاصة في الجزائر، وذلك من حيث النشاط التقني والمالي، الملاءة المالية، وكذلك النتائج السنوية لهذه الشركات.
- أهمية البحث:**

تعود أهمية دراسة تقييم أداء شركات التأمين على الأضرار للدور الذي يقوم به تقييم أداء الشركات بصفة عامة، إذ أنه يوفر معلومات حول الوضع المالي للشركة والحكم على مستوى أدائها بشكل جيد، إلا أننا في هذه الدراسة اقتصرنا فقط على شركات التأمين على الأضرار، فقد أصبح هذا النوع من الشركات في المجتمعات الحديثة ضرورة ملحة لدرء الأخطار فلا يمكن للأفراد والمجتمعات إهمالها وإغفال دورها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، ولذلك وجب تقييم هذه الشركات بصفة دورية، وهذا من أجل التأكد من استمراريتهما من جهة والتأكد من مدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها اتجاه دائناتها، خاصة حملة وثائق التأمين، من جهة أخرى.

منهج البحث:

لتحقيق أهداف هذا البحث والبرهنة على فرضيته الرئيسية تم استخدام المنهج الوصفي، حيث تم تجميع المعلومات المتعلقة أساسا بشركات التأمين على الأضرار في الجزائر، المنتجات التي تقدمها، وظائفها الرئيسية، وكذلك عرض مختلف المعدلات المستخدمة لتقييم أدائها. بالإضافة إلى ذلك، فاننا استخدمنا المنهج المقارن وذلك من أجل معرفة مدى الفوارق الموجودة بين هذه الشركات فيما يتعلق بهذه المعدلات.

الدراسات السابقة:

بالرغم من أهمية هذه الدراسة إلا أنه لا يوجد إلا عدد قليل جدا من الدراسات التي تناولت تقييم الأداء لشركات التأمين، وهذه الدراسات نوجزها فيما يلي:

- دراسة طبائية سليمة. (2011). تطرقت هذه الدراسة إلى أهم النسب المالية المستخدمة في تقييم الأداء المالي لشركات التأمين مع التطبيق على الشركة الجزائرية للتأمين خلال الفترة 2007-2009، وقد تم التوصل من خلال هذه الدراسة إلى أن نسب النشاط في الشركة محل الدراسة تشير إلى أن الشركة تعمل على ضغط مصاريفها لتحقيق عوائد، وتعمل على تحسين مستوى أدائها بلجوئها إلى الشبكة غير المباشرة والمتكونة من الوسطاء نظرا لانخفاض تكلفتهم بالمقارنة مع

الوكالات المباشرة، وأن هنالك انخفاضا في توظيف أموال الشركة بسبب عدم توفر فرص جيدة للتوظيف في السوق وكذا انخفاض نسب الفائدة. كما تم التوصل كذلك إلى أن نسب الربحية في الشركة حققت معدلات مرضية خلال سنوات الدراسة.

- دراسة Sutan Emir Hidayat & Aaleya Mohammed Abdulla . (2015). تطرقت هذه الدراسة إلى تحليل مقارن للأداء المالي بين شركات التأمين التكافلي والتقليدي في البحرين خلال الفترة 2006-2011، وذلك من حيث الملاءة، السيولة، الربحية، وأداء الاكتتاب. وقد توصل الباحثين إلى أن شركات التأمين التقليدي في البحرين كانت أفضل من شركات التكافل من حيث الربحية والكفاءة، وبذلك، وحسب رأي الباحثين، فقد أبطأ معظم الحجج النظرية التي تعتقد أن التمويل الإسلامي بشكل عام (بما في ذلك التكافل) يجب أن يكون أدائه أفضل من التمويل التقليدي. وعلى العموم، فإنه يمكن القول بأن دراستنا يمكن أن تُضيف قيمة إلى هذا العدد المحدود من الدراسات السابقة، والتي من خلالها سنتمكن من إعطاء صورة واضحة عن كيفية تقييم أداء شركات التأمين على الأضرار، وفي نفس الوقت معرفة مدى الفروق الموجودة بين أداء شركات التأمين العمومية في الجزائر من جهة ونظيراتها الخاصة من جهة أخرى، وذلك خلال الفترة 2014-2017.

تجدد الإشارة إلى أن هذه الدراسة تقارن فقط بين أداء النشاط التقني والمالي، الملاءة المالية، وكذلك النتائج السنوية لشركات التأمين على الأضرار العمومية والخاصة بشكل عام وليس لكل شركة على حدة، كما أن هذه الدراسة لا تقوم بالبحث عن أسباب الفوارق الموجودة بين أداء هذه الشركات.

1.1- تعريف شركات التأمين على الأضرار ووظائفها الرئيسية:

1.1.1- تعريف شركات التأمين على الأضرار:

تُعرف شركة التأمين بصفة عامة بأنها الهيئة التي تتسلم أقساط التأمين من المؤمن لهم وتلتزم في المقابل بدفع مبلغ التعويض عندما يقع الخطر الموجب لذلك، وإلى جانب تقديمها هذه الخدمات التأمينية فهي أيضا مؤسسة مالية تتلقى الأموال من المؤمن لهم وتعمل كوسيط يقبل هذه الأموال ثم يعيد استثمارها نيابة عنهم مقابل عائد (حنفي و سمية، 2008، صفحة 331). وقد عرف المشرع الجزائري شركات التأمين على أنها شركات تتولى اكتتاب وتنفيذ عقود التأمين كما هي محددة في التشريع المعمول به ويميز في هذا الشأن بين (الجريدة الرسمية الجزائرية، 2006):

- الشركات التي تأخذ التزامات يرتبط تنفيذها بمدة الحياة البشرية والحالة الصحية أو الجسمانية للأشخاص والرسملة ومساعدة الأشخاص؛

- شركات التأمين من أي طبيعة كانت وغير تلك المذكورة في البند الأول.

ومن بين الشركات التي تنتمي إلى البند الثاني من هذا التعريف، نجد شركات التأمين على الأضرار، وهي شركات تخضع لمبدأ التعويض، أي أن التعويض المقدم من طرف هذه الشركات لا يمكن أن يتجاوز بأي حال من الأحوال الخسارة الحقيقية التي يتعرض لها المؤمن له. كما أن هذه الشركات يشتمل نشاطها التأميني على عمليات التأمين التي لا ينطبق عليها وصف التأمين على الأشخاص، وبالتالي فهي تختص بتقديم الخدمات التأمينية التالية (عيد أحمد و وليد، 2009، صفحة 112):

- تأمينات الممتلكات (التأمين على الأشياء): إذ تقوم بضمان ممتلكات المؤمن له، وبالتالي تشكل ضمان مباشر للأموال. ومثال ذلك: التأمين ضد الحريق، وتأمين السيارات...إلخ.
- تأمينات المسؤولية: إذ تقوم بضمان الأضرار التي يلحقها المؤمن له بالغير (أضرار جسمانية، أضرار تلحق بممتلكات الغير)، وبالتالي فهي تشكل ضمان غير مباشر للأموال. مثل تأمين المسؤولية المدنية ضمن وثيقة التأمين على السيارات، والمسؤولية المدنية العشرية...إلخ.

2.1.1- الوظائف الرئيسية لشركات التأمين على الأضرار:

تتكون وظائف شركات التأمين على الأضرار التي تحتل جانبا كبيرا من الأهمية من: وظيفة الاكتتاب، إدارة التعويضات، إعادة التأمين، ووظيفة الاستثمار. كما تقوم شركات التأمين بوظائف أخرى مثل: المحاسبة، الخدمات القانونية، التسويق، إدارة الموارد البشرية وغيرها. إلا أننا في هذا العنصر سنكتفي بشكل من التفصيل بالوظائف الرئيسية فقط.

- الاكتتاب: يتلخص هذا النشاط في تقرير طلبات التأمين التي يمكن قبولها (معايير قبول أداء الخدمة التأمينية) وقيمة الأقساط التي ينبغي دفعها، إذ يهتم هذا النشاط باختيار وتبويب طالبي التأمين بموجب السياسة التي تحددها شركة التأمين بما يحقق

أهدافها وغاياتها، بهدف تجميع محفظة فرعية من وثائق التأمين المختلفة. كما تجدر الإشارة إلى أن الإدارة العليا للشركة هي التي تقوم بوضع سياسة واضحة للاكتتاب قد تهدف هذه السياسة إلى الحصول على مجموعة كبيرة من وثائق التأمين المختلفة والتي تعطي ربحا منخفضا، أو يكون غرضها الحصول على عدد قليل من وثائق التأمين والتي تعطي ربحا مرتفعا (عزمي سلام و شقيري، 2007، صفحة 158).

إدارة التعويضات: يتعلق هذا النشاط بدفع مبلغ التأمين أو التعويضات المستحقة للمؤمن له عند تحقق الخطر المؤمن ضده، ويوجد في كل شركة تأمين مصلحة متخصصة بدراسة المطالبات المقدمة وتحديد التعويض المستحق (عزمي سلام و شقيري، 2007، صفحة 161).

إعادة التأمين: ونعني به العملية التي بموجبها يتم تحويل جزء من الخطر إلى جهة أخرى أفدر على تحمله. وتعتبر عملية إعادة التأمين وسيلة لتفتيت الخطر وتوزيعه على عدد كبير من شركات التأمين داخل الدول أو خارجها وفق أسلوبين رئيسيين هما: إعادة التأمين الاختياري، وإعادة التأمين الاتفاقي (لفتاحة، 2015، صفحة 11).

الاستثمار: يعد الاستثمار أحد الأنشطة الجوهرية في شركات التأمين، إذ تسعى هذه الأخيرة إلى تحديد السبل المثلى لتوظيف ما تمتلكه من أموال بما يحقق عائدا مناسباً في ظل أدنى درجات الخطورة من جهة، وبغية ضمان الوفاء بالالتزامات والتعهدات القائمة اتجاه حملة الوثائق من جهة أخرى. وتتاح أمام هذه الشركات عدة قنوات يمكن لها استثمار أموالها فيها، وبما يتماشى والقوانين المنظمة لهذه العملية والمحددة من قبل هيئات الاشراف والرقابة على قطاع التأمين. ومن بين صيغ الاستثمار نجد (لفتاحة، 2015، صفحة 57): الاستثمار على مستوى سوق رأس المال (الأسهام، والسندات)، الاستثمار على مستوى سوق النقد (أذونات الخزينة، شهادات الايداع القابلة للتداول، الأوراق التجارية، القبولات المصرفية)، الاستثمار في العقارات (الأراضي، المباني)، قروض بضمان رهون عقارية، والودائع لدى البنوك.

2.1- مفهوم تقييم الأداء وأهميته في شركات التأمين:

ينظر إلى تقييم الأداء على أنه: "قياس أداء أنشطة الوحدة الاقتصادية مجتمعة بالاستناد إلى النتائج التي حققتها في نهاية الفترة المدروسة ومعرفة الأسباب التي أدت إلى النتائج المحققة، واقتراح الحلول اللازمة للتغلب على الأسباب السلبية بهدف الوصول إلى أداء جيد في المستقبل" (الكرخي، 2007، صفحة 31). ويعني تقييم الأداء كذلك بأنه مقارنة النتائج الفعلية مع المؤشرات المرجعية، ثم إصدار حكم بشأن أداء الشركة (مزهوده، 2001، صفحة 95).

وبذلك فإنه يمكن القول بأن تقييم أداء شركات التأمين هو عبارة عن مقارنة بين الأداء المحقق فعلا للشركة وما هو مستهدف خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة، وذلك من أجل الوقوف على النقص والقصور في أداء هذه الشركات، وبالتالي اتخاذ القرارات اللازمة والمناسبة لتصحيح هذا القصور.

وعلى العموم فإن أهمية تقييم أداء شركات التأمين تكمن في قياس الكفاءة الإنتاجية والإدارية لهذه الشركات، وضرورة فرض رقابة على النتائج التي حققتها شركات التأمين ثم مقارنتها بالأنماط الموضوعية من قبل أو تبيان الانحرافات إن وجدت وتحليل أسبابها والعمل على تفاديها مستقبلا، حيث تكون عملية التقييم بناء على دراسة الوضعية المالية لشركات التأمين، من خلال قياسها لأدائها خلال مدة زمنية (طبايبي، 2011، صفحة 79).

3.1- معدلات تقييم أداء شركات التأمين على الأضرار:

لقد أصبح استخدام النسب المالية (المشار إليها في هذه الدراسة بالمعدلات) لغرض تقييم أداء الشركات، بما في ذلك شركات التأمين، من الأمور المألوفة والواسعة الانتشار، إلى درجة يمكن معها القول بأنه لا يتصور أن يتم تحليل أي بيانات عن أداء شركة معينة، دون استخدام النسب المالية بصورة أو بأخرى. وهذه النسب تعبر عن العلاقة النقدية بين متغيرين أحدهما بسط والآخر مقام وهي توضح نصيب المقام من وحدات البسط. يجب أن يتم مقارنة النسب المالية لعدة سنوات حتى يمكن إبراز الصورة الحقيقية للشركة وهو ما يعرف بالنسب التاريخية، وذلك لتمكين إدارة هذه الشركة من رقابة أدائها من خلال الكشف عن مواطن الضعف والقوة، كما يمكن أيضا إجراء المقارنة مع النسب المستهدفة الموضوعية من قبل إدارة شركة التأمين أو من قبل هيئات الاشراف والرقابة على هذا النوع من الشركات، وبالتالي مقارنة النسب المحققة فعلا مع النسب المستهدفة، مما سيربز أوجه الاختلافات والانحرافات بين الأداء الفعلي والأداء المعياري، ومن ثم اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة والاستفادة منها في اتخاذ القرارات (طبايبي، 2011، الصفحات 79-80).

وعلى العموم فإنه يتم تقييم أداء شركات التأمين على الأضرار باستخدام عدة معدلات منها ما يستخدم لتقييم أداء نشاطها التقني (الاكتتاب، التعويض، وإعادة التأمين) والمالي، ومنها ما يستخدم لتقييم ملاءمتها المالية، ومعدلات أخرى تستخدم لتقييم النتائج السنوية لهذه الشركات، وكل هذه المعدلات نبينها فيما يلي:

1.3.1- معدلات تقييم أداء النشاط التقني والمالي لشركات التأمين على الأضرار:

يتم تقييم أداء النشاط التقني والمالي لشركات التأمين على الأضرار باستخدام عدة نسب أهمها:

- **معدل تطور الأقساط (المعدل 01):** يعكس هذا المعدل نسبة نمو أقساط (رقم الأعمال) الشركة، ويتم حسابه بالصيغة التالية: الأقساط المكتتبة خلال السنة_ن / الأقساط المكتتبة خلال السنة_{ن-1}. ويستحسن أن يكون هذا المعدل أكبر من الواحد.

- **معدل التعويض (المعدل 02):** يتم حساب هذا المعدل بالعلاقة التالية: مجموع التعويضات المدفوعة خلال السنة_ن/مجموع الأقساط المكتتبة خلال السنة_ن. حيث يتم من خلال هذا المعدل معرفة قدرة الأقساط على تغطية التعويضات والوقوف على حقيقة النشاط التأميني بالإضافة إلى تقييم أداء الشركات ومدى متانة مراكزها المالية وفي تقييم نتائج الاكتتاب كذلك في اتخاذ القرارات التأمينية، ويفيد كذلك في معرفة نوعية الأخطار المغطاة، أي في معرفة ما إذا كانت نسبة الأخطار غير الجيدة كبيرة أم عادية، كما يستخدم كوسيلة لتحديد معدلات أسعار التأمين واختبار مدى عدالة هذه المعدلات (ندى ، 2014 ، صفحة 222).

- **معدل التعويض/ المخصصات التقنية (المعدل 03):** كما هو معلوم أن شركات التأمين خلال ممارستها لأنشطتها التأمينية تواجه الكثير من المخاطر الناجمة عن الالتزامات التعاقدية لتعويض المؤمن لهم بما يتطلب ضرورة قيام هذه الشركات بتكوين المخصصات التقنية لمواجهة تلك المخاطر، ويعبر معدل التعويض/المخصصات التقنية عن مدى قدرة الشركة على تعويض الحوادث، حيث يستحسن أن تقترب من الواحد الصحيح (طار ، 2018 ، صفحة 110).

- **معدل الاحتفاظ (المعدل 04):** يمثل هذا المعدل قيمة الأقساط التي تحتفظ بها شركات التأمين ضمن طاقتها الاستيعابية من إجمالي الأقساط المكتتبة، وتقوم شركات التأمين المباشر بإعادة تأمين ما يزيد عن معدل الاحتفاظ لدى شركات إعادة التأمين. ويتم حساب هذا المعدل بناء على الصيغة التالية: (صافي الأقساط المكتتبة/ إجمالي الأقساط المكتتبة) × 100. والمدى المقبول لهذا المعدل هو أكبر من 50%، وكلما انخفض هذا المعدل كلما وجدت الشركة نفسها مقيدة أكثر بشروط وقيود معيدي التأمين، وبالتالي قد يقلل الثقة في السوق. وعلى العموم فإن انخفاض معدلات الاحتفاظ يتبعه انخفاض في الطاقة الاستيعابية للسوق في مجمله، وارتفاعه دلالات تأمينية هامة، نذكر منها (نور و حساني ، 2015 ، صفحة 121):

● انتقاء شركة التأمين للعمليات التأمينية التي تقبلها رغم الظروف المنافسة الحادة؛

● توفر الملاءة المالية للشركة لكي تمكنها من سداد نصيبها من التعويضات عن العمليات التأمينية التي تقبلها؛

● وجود إدارة تأمينية واعية قادرة على اتخاذ القرار المناسب في عملية إعادة التأمين.

- **معدل التوظيف (المعدل 05):** يتم حساب معدل التوظيف بالعلاقة التالية: نواتج مالية/التوظيفات المالية. حيث يسمح هذا المعدل بمعرفة الأرباح الناتجة عن توظيف الأموال التي بحوزة شركة التأمين (طبايبي ، 2011 ، صفحة 82).

- **معدل مصاريف التسيير (المعدل 06):** يسعى كذلك بمعدل تكلفة الحصول على رقم الأعمال، حيث يمكن هذا المعدل من حساب كل التكاليف المدفوعة من قبل شركة التأمين لكي تتحصل على رقم أعمالها (الأقساط). ويتم حساب هذا المعدل بالصيغة التالية: مصاريف التسيير/الأقساط المكتتبة (رقم الأعمال). وكلما زادت هذه النسبة كلما أثر ذلك على القدرة التنافسية للشركة (طار ، 2018 ، صفحة 112).

2.3.1- معدلات تقييم الملاءة المالية لشركات التأمين على الأضرار:

تعني ملاءة شركات التأمين توفير القدرة المالية الدائمة لتسديد التعويضات عن الكوارث التي قد تصيب المؤمن لهم، أي بمعنى أن تكون هذه الشركات قادرة على مواجهة التزاماتها المأخوذة على عاتقها اتجاه حملة وثائق التأمين في مواعيدها المقررة (عبد الكريم و خالد عبد العزيز، 2015، صفحة 36). ولكي تكون شركات التأمين على الأضرار في الجزائر في حالة ملاءة جيدة فهي ملزمة بالامتثال للمعدلات التالية:

- معدلات هامش الملاءة (المعدلات 07 و 08): كما هو معلوم فإن شركات التأمين على الأضرار في الجزائر ملزمة بتكوين هامش الملاءة والذي يتشكل من: رأس المال المحرر، الاحتياطات التنظيمية أو غير التنظيمية، المخصصات التنظيمية (مخصص الضمان، المخصص التكميلي الإلزامي للمخصصات التقنية، مخصص الأخطار الكارثية، مخصص استحقاق الالتزامات التنظيمية...)، الترحيل من جديد (دائن أو مدين). وهذا الهامش يجب أن لا يكون أقل من 15% من المخصصات التقنية كما هي مبينة في خصوم الميزانية. كما لا يمكن أن يكون هذا الهامش أقل من 20% من مبلغ الأقساط الصافية من الرسوم والإلغاءات (الجريدة، 2013). بمعنى أن معدل هامش الملاءة/المخصصات التقنية (المعدل 07) يجب أن يكون أكبر من أو يساوي 15%. كما أن معدل هامش الملاءة/الأقساط (المعدل 08) يجب أن يكون أكبر من أو يساوي 20%.
 - معدلات تغطية الالتزامات التنظيمية (المعدلات 09 و 10): حتى تكون شركات التأمين على الأضرار في الجزائر في حالة ملاءة جيدة، فهي ملزمة كذلك بتكوين الالتزامات التنظيمية، والتي تتشكل من: المخصصات التنظيمية سابقة الذكر والمخصصات التقنية (مخصص التعديل، مخصص التوازن، مخصص الكوارث قيد التسديد في تأمينات الأضرار غير تأمين السيارات، مخصص الكوارث قيد التسديد لتأمينات السيارات، مخصص المشاركة في الأرباح، مخصص الأخطار السارية). وفي نفس الوقت فإن هذه الشركات ملزمة بتغطية هذه الالتزامات بأصول مقبولة والتي يجب أن تساوي على الأقل 100%، وهذه الأصول تتمثل في: قيم الدولة (على الأقل 50%)، قيم منقولة أخرى وسندات مماثلة، أصول عقارية، توظيفات أخرى (توظيفات في السوق النقدية، ودائع لدى المتنازلين، ودائع لأجل لدى البنوك...) (الجريدة، 2013). وبناء على ذلك يمكن استنتاج معدلين لتغطية الالتزامات التنظيمية هما:
 - معدل التغطية الكلية للالتزامات التنظيمية (المعدل 09): يحسب هذا المعدل بالعلاقة التالية: الأصول المقبولة/الالتزامات التنظيمية، والحد الأدنى لهذا المعدل هو 100%.
 - معدل تغطية الالتزامات التنظيمية بقيم الدولة (المعدل 10): يحسب هذا المعدل بالعلاقة التالية: قيم الدولة/الالتزامات التقنية، والحد الأدنى لهذا المعدل هو 50%.
- 3.3.1- معدلات تقييم أداء النتائج السنوية لشركات التأمين على الأضرار:
- يتم تقييم أداء النتائج السنوية لشركات التأمين على الأضرار باستخدام معدل النتيجة التقنية، معدل النتيجة الصافية، ومعدل العائد على الأصول، وهذه المعدلات نبينها فيما يلي:
- معدل النتيجة التقنية (المعدل 11): يعبر هذا المعدل عن النتيجة التقنية (هامش التأمين) للشركة لكل 100 دج أقساط مكتتبه، ويتم حساب هذا المعدل كما يلي: النتيجة التقنية للسنة/الأقساط المكتتبه للسنة. بمعنى 100 دج أقساط مكتتبه خلال سنة معينة كم تنتج في نهاية هذه السنة كنتيجة تقنية ممثلة في وحدات نقدية.
 - معدل النتيجة الصافية (المعدل 12): يسمى هذا المعدل كذلك بهامش الربح أو المردودية التجارية، وهو يعبر عن النتيجة الصافية المحققة من قبل شركة التأمين لكل 100 دج أقساط مكتتبه. ويتم حساب هذا المعدل بالعلاقة التالية: النتيجة الصافية للسنة/الأقساط المكتتبه للسنة. بمعنى 100 دج أقساط مكتتبه خلال سنة معينة كم تنتج في نهاية هذه السنة كأرباح صافية ممثلة في وحدات نقدية.
 - معدل العائد على الأموال الخاصة (المعدل 13): يسمى هذا العائد كذلك بالمردودية المالية أو مردودية الأموال الخاصة أو العائد على السهم (ROE: Return On Equity)، حيث يعبر هذا العائد عن مردودية أموال الشركة الخاصة المستثمرة. ويتم حسابه بالعلاقة التالية: النتيجة الصافية/الأموال الخاصة، وبالتالي يتم من خلال هذا المعدل قياس مقدار الربح الناتج عن استثمار أموال المساهمين، وكلما ارتفع هذا العائد كلما كان ذلك أفضل للشركة، حيث يشير ذلك إلى كفاءة الشركة في تحقيق دخل صاف من حقوق الملكية الخاصة بها (Sutan Emir & Aaleya Mohammed, 2015, p. 154).

II - الطريقة والأدوات :

1.1- مجتمع الدراسة:

يبلغ حاليا عدد شركات التأمين الناشطة في الجزائر حوالي 24 شركة تأمين، وهي تتوزع كما يلي: 15 شركة تأمين على الأضرار و 8 شركات تأمين على الأشخاص وشركة واحدة لإعادة التأمين. وما يهمنا في هذه الدراسة هو شركات التأمين على الأضرار، إلا أنه

يجب التنبيه إلى أننا استثنينا من هذه الشركات كل من التعاونية الجزائرية لعمال التربية والثقافة (MAATEC)، والصندوق الوطني للتعاون الفلاحي (CNMA) لكونهما مؤسستين تعاونيتين لا تهدفان إلى تحقيق الربح، وكل من الشركة الجزائرية لتأمين وضمّان الصادرات (CAGEX)، وشركة ضمان القرض العقاري (SGCI) المتخصصةين في التأمين على الصادرات والقروض. وبالتالي فإن دراستنا ستضم شركات التأمين على الأضرار المتبقية والتي قدر عددها بـ 11 شركة تأمين، منها 4 شركات عمومية و 7 شركات خاصة، وهذه الشركات مبيّنة في الجدول (01)، أنظر الملاحق.

II-2- أدوات الدراسة:

في هذه الدراسة، تم حساب المعدلات المستخدمة في المقارنة بين أداء شركات التأمين على الأضرار العمومية من جهة والشركات الخاصة من جهة أخرى، بالاعتماد على البيانات المالية المتاحة في التقارير السنوية لنشاط التأمين في الجزائر خلال الفترة 2014-2017، والصادرة عن مديرية التأمينات في الجزائر (DASS)، وهذه التقارير متوفرة على الموقع الإلكتروني للاتحاد الجزائري لشركات التأمين وإعادة التأمين (UAR) (UAR, 2019). وقد قمنا بتفريغ وتحليل هذه المعدلات باستخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) الإصدار 19، حيث تم استخدام بعض الأساليب الإحصائية المناسبة والموجودة في هذا البرنامج والمتمثلة في:

- المتوسط الحسابي: لتحديد القيم المتوسطة لمعدلات الأداء لشركات التأمين على الأضرار العمومية والخاصة خلال الفترة 2014-2017، ويستعمل للمفاضلة بين هذين النوعين من الشركات حسب أهمية كل معدل.
 - الانحراف المعياري: لقياس درجة تشتت قيم معدلات الأداء عن متوسطها الحسابي.
 - اختبار (T-Test) للعينتين المستقلتين: لمعرفة ما إذا كانت توجد فروق ذات دلالة معنوية عند مستوى ثقة محدد بـ 5% بين أداء شركات التأمين على الأضرار العمومية والخاصة.
- ومن أجل اختبار الفرضيات المتعلقة بمعدلات تقييم الأداء بين شركات التأمين على الأضرار العمومية ونظيراتها الخاصة، قمنا بوضع فرضية لكل معدل على حدة (i)، حيث كل فرضية تم صياغتها بالشكل التالي:
- فرضية العدم H_0 : متوسط المعدل i بالنسبة لشركات التأمين على الأضرار العمومية يساوي متوسط المعدل i بالنسبة لشركات التأمين على الأضرار الخاصة.
 - الفرضية البديلة H_1 : متوسط المعدل i بالنسبة لشركات التأمين على الأضرار العمومية لا يساوي متوسط المعدل i بالنسبة لشركات التأمين على الأضرار الخاصة.
- حيث i يمثل رقم المعدل من المعدلات الثلاثة عشر (13) لتقييم أداء شركات التأمين على الأضرار سابقة الذكر.

III- النتائج ومناقشتها:

عند تقييمنا لمعدلات الأداء السابقة الذكر لشركات التأمين على الأضرار العمومية والخاصة في الجزائر خلال الفترة 2014-2017، قمنا بإجراء المقارنة بين معدلات هذين النوعين من الشركات، وقد تم التوصل إلى عدة نتائج، مبيّنة في الجدول (02)، أنظر الملاحق، نبيها فيما يلي:

III.1- نتائج مقارنة معدلات أداء النشاط التقني والمالي بين شركات التأمين على الأضرار العمومية والخاصة في الجزائر خلال الفترة 2014-2017:

- معدل تطور الأقساط (المعدل 01): يتبين من خلال الجدول (02) أن معدلات تطور الأقساط شهدت قيمة أقل من 1 بقليل خلال السنتين 2015-2016 بالنسبة لشركات التأمين على الأضرار العمومية، وخلال سنة 2015 فقط بالنسبة للشركات الخاصة، بمعنى أن هذه الشركات شهدت انخفاضا في أقساطها المكتتبة خلال هذه السنوات مقارنة بالسنوات السابقة. وعلى العموم فإنه يلاحظ أن متوسط معدل تطور الأقساط خلال فترة الدراسة، قد بلغ 1.03 و 1.06 بالنسبة لشركات التأمين على الأضرار العمومية والخاصة على التوالي، بمعنى أن متوسط تطور الأقساط في النوع الأول من هذه الشركات يقدر بـ 3% سنويا مقارنة بـ 6% سنويا في النوع الثاني من هذه الشركات. أي أن هناك اختلاف طفيف بين هذين النوعين من الشركات فيما يتعلق بمعدل تطور الأقساط، ولكن هذا الاختلاف تبين أنه ليس له دلالة معنوية إحصائية، حيث بلغت قيمة t المحسوبة (-0.612)، كما أن مستوى المعنوية (قيمة T-test \downarrow Sig) بلغ 0.563 وهو أكبر من مستوى المعنوية المحدد بـ 0.05، أي أننا نقبل الفرضية الصفرية، والتي تقول بأن متوسط معدل تطور الأقساط بالنسبة لشركات التأمين على الأضرار العمومية يساوي متوسط معدل تطور الأقساط بالنسبة لشركات التأمين على الأضرار الخاصة.

- معدل التعويض (المعدل 02): حسب النتائج المتحصل عليها، أنظر الجدول (02)، يتبين لنا أن معدل التعويض في شركات التأمين على الأضرار العمومية بلغ في المتوسط حوالي 58% خلال فترة الدراسة وهو أكبر بقليل مما هو عليه في نظيراتها الخاصة أين بلغ متوسط معدل التعويض حوالي 50%. وهذا ما يبين أن سياسة الاكتتاب في شركات التأمين على الأضرار الخاصة أفضل

مما هي عليه في نظيراتها الشركات العمومية. وبذلك فإنه توجد فوارق بين هذين النوعين من الشركات فيما يتعلق بمعدل التعويض، وهذه الفوارق احصائيا لها دلالة معنوية، حيث بلغت قيمة t المحسوبة 3.754، كما أن مستوى المعنوية بلغ 0.009 وهو أقل من مستوى المعنوية المحدد بـ 0.05، أي أننا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل بالفرضية الأولى، والتي تقول بأن متوسط معدل التعويض بالنسبة لشركات التأمين على الأضرار العمومية لا يساوي متوسط معدل التعويض بالنسبة لشركات التأمين على الأضرار الخاصة.

- **معدل التعويض/المخصصات التقنية (المعدل 03):** يتبين من خلال الجدول (02) أن معدل التعويض/المخصصات التقنية بالنسبة لشركات التأمين على الأضرار الخاصة يقدر بحوالي 0.70 وهو يقترب من الواحد الصحيح، وهي نسبة أكبر مما حققته شركات التأمين على الأضرار الخاصة، أين بلغ متوسط هذه النسبة لهذه الشركات حوالي 0.50. وهذا يعني أن شركات التأمين على الأضرار الخاصة تقوم بتكوين مخصصات تقنية تتناسب بصفة كبيرة مع حجم تعويضات الكوارث الخاصة بها وهذا مقارنة بما تقوم بتكوينه شركات التأمين على الأضرار العمومية في مقابلة تعويضات الحوادث الخاصة بها. وبذلك فإن هناك فوارق بين هذين النوعين من الشركات فيما يتعلق بمعدل التعويضات/المخصصات التقنية، وهذه الفوارق احصائيا لها دلالة معنوية، حيث بلغت قيمة t المحسوبة (-6.455)، كما أن مستوى المعنوية بلغ 0.001 وهو أقل من مستوى المعنوية المحدد بـ 0.05، أي أننا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل بالفرضية الأولى، والتي تقول بأن متوسط معدل التعويض/المخصصات التقنية بالنسبة لشركات التأمين على الأضرار العمومية لا يساوي متوسط معدل التعويض/المخصصات التقنية بالنسبة لشركات التأمين على الأضرار الخاصة.

- **معدل الاحتفاظ (المعدل 04):** حسب النتائج المتحصل عليها فيما يتعلق بهذا المعدل، والمبينة في الجدول (02)، فإنه يتبين أن معدل الاحتفاظ في شركات التأمين على الأضرار العمومية أو الخاصة يفوق المستوى المقبول والمحدد بـ 50% على الأقل، وذلك خلال جميع سنوات الدراسة، إلا أنه يلاحظ أن هذا المعدل في الشركات الخاصة يقدر متوسطه خلال فترة الدراسة بـ 79.13% وهو أكبر مما هو عليه في الشركات العمومية (62.56%). وبذلك فإن المعدل المرتفع للاحتفاظ في شركات التأمين على الأضرار الخاصة له دور في تدعيم المركز المالي لهذه الشركات والطاقة الاستيعابية لها، وهذا ما يزيد من قدرتها التنافسية. وعلى العموم فإن هناك فوارق بين شركات التأمين على الأضرار العمومية والخاصة فيما يتعلق بمعدل الاحتفاظ، وهذه الفوارق احصائيا لها دلالة معنوية، حيث بلغت قيمة t المحسوبة (-20.985)، كما أن مستوى المعنوية بلغ 0.000 وهو أقل من مستوى المعنوية المحدد بـ 0.05، أي أننا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل بالفرضية الأولى، والتي تقول بأن متوسط معدل الاحتفاظ بالنسبة لشركات التأمين على الأضرار العمومية لا يساوي متوسط معدل الاحتفاظ بالنسبة لشركات التأمين على الأضرار الخاصة.

- **معدل التوظيف (المعدل 05):** إن النتائج الموضحة في الجدول (02)، تبين أن معدل التوظيف في شركات التأمين على الأضرار العمومية في تزايد مستمر خلال سنوات الدراسة، في حين شهد هذا المعدل في الشركات الخاصة انخفاضا في سنة 2015 ليرتفع مرة أخرى خلال السنتين 2016-2017. إلا أنه يلاحظ أن متوسط معدل التوظيف في شركات النوع الأول بلغ حوالي 3.16% وهو أكبر بقليل جدا مما هو عليه في شركات النوع الثاني (3.01%). بمعنى أن هناك فروقات ضعيفة في متوسط معدل التوظيف بين شركات التأمين على الأضرار العمومية والخاصة خلال سنوات الدراسة. كما يتبين من خلال الجدول كذلك أن هذه الفروقات ليس لها دلالة معنوية احصائيا، حيث بلغت قيمة t المحسوبة 0.279، كما أن مستوى المعنوية بلغ 0.790 وهو أكبر من مستوى المعنوية المحدد بـ 0.05، أي أننا نقبل بالفرضية الصفرية، والتي تقول بأن متوسط معدل التوظيف بالنسبة لشركات التأمين على الأضرار العمومية يساوي متوسط معدل التوظيف بالنسبة لنظيراتها الشركات الخاصة.

- **معدل مصاريف التسيير (المعدل 06):** يلاحظ من خلال نتائج الجدول (02) أن معدلات مصاريف التسيير في شركات التأمين على الأضرار العمومية منخفضة مقارنة بنظيراتها في شركات التأمين الخاصة وذلك خلال جميع سنوات الدراسة، وقد بلغ متوسط هذا المعدل بالنسبة لشركات النوع الأول حوالي 22.51% مقارنة بـ 32.42% بالنسبة لشركات النوع الثاني. بمعنى أنه للحصول على 100 دج من الأقساط فإن يجب على شركات النوع الأول أن تنفق كمصاريف للتسيير 22.51 دج فقط أما شركات النوع الثاني فيجب أن تنفق ما يقارب 32.42 دج. وبذلك يمكن القول بأن هناك اختلاف في معدلات مصاريف التسيير بين هذين النوعين من الشركات، وهذا الاختلاف احصائيا له دلالة معنوية، حيث بلغت قيمة t المحسوبة (-13.208)، كما أن مستوى المعنوية بلغ 0.000 وهو أقل من مستوى المعنوية المحدد بـ 0.05، أي أننا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل بالفرضية الأولى، والتي تقول بأن متوسط معدل مصاريف التسيير بالنسبة لشركات التأمين على الأضرار العمومية لا يساوي متوسط معدل مصاريف التسيير بالنسبة لنظيراتها الشركات الخاصة.

2.iii- نتائج مقارنة معدلات الملاءة المالية بين شركات التأمين على الأضرار العمومية والخاصة في الجزائر خلال الفترة 2014-2017:

لقد بينت النتائج المقارنة بين شركات التأمين على الأضرار العمومية والخاصة في الجزائر فيما يتعلق بمعدلات الملاءة المالية، والمبينة في الجدول (02)، ما يلي:

— إن شركات التأمين على الأضرار العمومية أو الخاصة تتمتع بملاءة مالية جيدة خلال سنوات الدراسة، حيث أن معدل هامش الملاءة، سواء على أساس المخصصات التقنية أو على أساس الأقساط يفوق بكثير النسب المحددة من قبل المشرع الجزائري. ونفس الشيء بالنسبة لمعدلات تغطية الالتزامات التنظيمية فإن هذه المعدلات تفوق كذلك النسب الدنيا المحددة من قبل المشرع الجزائري. إلا أنه يجب التنبيه إلى أن شركات التأمين على الأضرار الخاصة لم تحقق النسبة الدنيا لتغطية الالتزامات التنظيمية بقيم الدولة (المعدل 10) في سنة 2014 حيث بلغ متوسط معدل التغطية 44.77% فقط وهو أقل من 50% المحدد، وهذا راجع لعدم امتثال كل من شركة ترست، والجزائرية للتأمينات وشركة أكسا لهذه النسبة حيث بلغت معدلات التغطية في هذه الشركات 39% و 33% و 19% على التوالي خلال سنة 2014.

— هناك اختلافات بين شركات التأمين على الأضرار العمومية والخاصة فيما يتعلق بالمعدلات سابقة الذكر، مع ملاحظة أن متوسطات هذه المعدلات بالنسبة لشركات النوع الأول (97.81%، 113%، 136%، و 75%) أكبر مما هي عليه في شركات النوع الثاني (86.31%، 62.68%، 123.21%، و 51.57%). كما يلاحظ أن هذه الاختلافات لها دلالة معنوية احصائيا، فقط فيما يتعلق بمعدل هامش الملاءة على أساس المخصصات التقنية (المعدل 07) ومعدل هامش الملاءة على أساس الأقساط (المعدل 08) ومعدل تغطية الالتزامات التنظيمية بقيم الدولة (المعدل 10)، حيث بلغت قيم t المحسوبة لهذه المعدلات حوالي 2.456، 11.768، و 4.888 على التوالي، كما أن مستويات المعنوية بلغت حوالي 0.049، 0.000، و 0.003 على التوالي، وهذه القيم هي أقل من مستوى المعنوية المحدد بـ 0.05، أي أننا نرفض الفرضيات الصفرية ونقبل بالفرضيات الأولى، والتي تقول بأن متوسط معدل هامش الملاءة على أساس المخصصات التقنية (أو معدل هامش الملاءة على أساس الأقساط أو معدل تغطية الالتزامات التنظيمية بقيم الدولة) بالنسبة لشركات التأمين على الأضرار الخاصة. أما الاختلاف بين شركات التأمين على الأضرار العمومية والخاصة فيما يتعلق بمعدل التغطية الكلية للالتزامات التنظيمية (المعدل 09)، فإنه تبين أن هذا الاختلاف ليس له دلالة معنوية احصائيا، حيث بلغت قيمة t المحسوبة 2.379، كما أن مستوى المعنوية بلغ 0.055 وهو أكبر من مستوى المعنوية المحدد بـ 0.05، أي أننا نقبل بالفرضية الصفرية، والتي تقول بأن متوسط معدل التغطية الكلية للالتزامات التنظيمية بالنسبة لشركات التأمين على الأضرار العمومية يساوي متوسط معدل التغطية الكلية للالتزامات التنظيمية بالأصول بالنسبة لشركات التأمين على الأضرار الخاصة.

3.iii- نتائج مقارنة معدلات النتائج السنوية بين شركات التأمين على الأضرار العمومية والخاصة في الجزائر خلال الفترة 2014-2017:

— **معدل النتيجة التقنية (المعدل 11):** حسب النتائج المتحصل عليها، والمبينة في الجدول (02)، فإنه يلاحظ أن معدلات النتيجة التقنية في شركات التأمين على الأضرار العمومية منخفض مقارنة بنظيراتها في شركات التأمين الخاصة وذلك خلال جميع سنوات الدراسة، وقد بلغ متوسط هذا المعدل بالنسبة لشركات النوع الأول حوالي 32.81% مقارنة بـ 37.76% بالنسبة لشركات النوع الثاني. بمعنى أنه كل 100 دج من الأقساط المكتتبة خلال سنة معينة في شركات التأمين على الأضرار العمومية تنتج حوالي 33 دج كنتيجة تقنية، في حين نفس قيمة الأقساط في شركات التأمين الخاصة تنتج حوالي 38 دج كنتيجة تقنية. وبذلك يمكن القول بأن شركات التأمين الخاصة أفضل من شركات التأمين العمومية من حيث معدل النتيجة التقنية. كما يلاحظ كذلك من خلال هذا الجدول أن الاختلاف بين هذين النوعين من الشركات فيما يتعلق بهذا المعدل له دلالة معنوية احصائيا، حيث بلغت قيمة t المحسوبة (-7.059)، كما أن مستوى المعنوية بلغ 0.000 وهو أقل من مستوى المعنوية المحدد بـ 0.05، أي أننا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل بالفرضية الأولى، والتي تقول بأن متوسط معدل النتيجة التقنية في شركات التأمين على الأضرار العمومية لا يساوي متوسط معدل النتيجة التقنية في شركات التأمين على الأضرار الخاصة.

— **معدل النتيجة الصافية (المعدل 12):** يلاحظ من خلال نتائج الجدول (02) أن معدلات النتيجة الصافية في شركات التأمين على الأضرار الخاصة في تطور متزايد خلال سنوات الدراسة، ولكن هذا التطور لم يصل إلى معدلات النتيجة الصافية في شركات التأمين على الأضرار العمومية، وعلى العموم فإن هذه الشركات الأخيرة أفضل من شركات التأمين على الأضرار الخاصة من حيث معدل النتيجة الصافية، حيث أن كل 100 دج من الأقساط المكتتبة في النوع الأول من هذه الشركات ينتج أرباح صافية تقدر بـ 9.29 دج، في حين 100 دج كأقساط مكتتبة في النوع الثاني من الشركات ينتج حوالي 4.76 دج كأرباح صافية. كما يلاحظ كذلك من خلال هذا الجدول أن الاختلاف بين هذين النوعين من الشركات فيما يتعلق بمعدل النتيجة الصافية له دلالة

معنوية احصائيا، حيث بلغت قيمة t المحسوبة 6.114، كما أن مستوى المعنوية بلغ 0.001 وهو أقل من مستوى المعنوية المحدد بـ 0.05، أي أننا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل بالفرضية الأولى، والتي تقول بأن متوسط معدل النتيجة الصافية في شركات التأمين على الأضرار العمومية لا يساوي متوسط معدل النتيجة الصافية في شركات التأمين على الأضرار الخاصة.

- **معدل العائد على الأموال الخاصة (المعدل 13):** حسب النتائج الموضحة في الجدول (02)، فإنه يتبين أن معدلات الربحية للأموال الخاصة في شركات التأمين على الأضرار العمومية في تذبذب مستمر وقد شهدت هذه المعدلات النسبة الأقل في سنة 2017، في حين فإن هذه المعدلات في شركات التأمين على الأضرار الخاصة قد شهدت تطورا متزايدا خلال سنوات الدراسة، حيث ارتفعت من -39.43% إلى 9.43%. تجدر الإشارة إلى أن القيمتين المنخفضتين لهذا المعدل بالنسبة لشركات التأمين على الأضرار الخاصة والمسجلتين خلال السنتين 2014-2015 ناتجين عن العجز المسجل في النتيجة الصافية في شركة "أكسا" والمقدر بـ (604 مليون دج و- 377 مليون دج) خلال السنتين السابقتين على التوالي. وهذا ما أدى إلى تسجيل قيم سالبة لمعدلات الربحية للأموال الخاصة في هذه الشركة (-350% و -40% خلال السنتين 2014-2015)، وبالتالي تم تسجيل قيم ضعيفة لمعدلات الربحية بالنسبة لشركات التأمين على الأضرار الخاصة بصفة عامة (-39.43% و 1.57% خلال السنتين 2014-2015). وعلى العموم فإنه يلاحظ أن متوسط معدل الربحية للأموال الخاصة في شركات التأمين على الأضرار خلال سنوات الدراسة أكبر بكثير مما هو عليه في شركات التأمين على الأضرار الخاصة، حيث بلغ هذا المتوسط بالنسبة للنوع الأول حوالي 7.75% في حين كان هذا المتوسط بالنسبة لشركات النوع الثاني سالبا حيث قدر بـ -5.18%، بمعنى أن كل 100 دج مستثمر ينتج عنه 7.75 دج كريح صافي بالنسبة لشركات التأمين على الأضرار العمومية، وبنفس المبلغ المستثمر ينتج عنه خسارة تقدر بـ 5.18 دج في شركات التأمين على الأضرار الخاصة، وبالتالي فإن معدل الربحية للأموال الخاصة في شركات التأمين على الأضرار العمومية أفضل منه في شركات التأمين على الأضرار الخاصة. ولكن هذا الاختلاف بين النوعين من الشركات فيما يتعلق بمعدل الربحية ليس له دلالة معنوية احصائيا، حيث بلغت قيمة t المحسوبة 1.120، كما أن مستوى المعنوية بلغ 0.306 وهو أكبر من مستوى المعنوية المحدد بـ 0.05، أي أننا نقبل بالفرضية الصفرية، والتي تقول بأن متوسط معدل الربحية في شركات التأمين على الأضرار العمومية يساوي متوسط معدل الربحية في شركات التأمين على الأضرار الخاصة.

يلاحظ أن شركة أكسا كان لها تأثير كبير على نتائج الاختبار، ولهذا قمنا بإعادة حساب معدلات الربحية (المعدل 13*) لشركات التأمين على الأضرار الخاصة والاستغناء عن نتائج هذه الشركة، وقد كانت النتائج المتحصل عليها، كما هي مبينة في الجدول (02)، معاكسة تماما لما تم التوصل إليه سابقا قبل الاستغناء عن نتائج شركة أكسا، حيث أصبح متوسط الربحية في هذه الحالة في شركات التأمين على الأضرار الخاصة يقدر بـ 10.12% وهو أكبر مما هو عليه في شركات التأمين على الأضرار العمومية والمقدر بـ 7.75%، بمعنى أن كل 100 دج مستثمر في شركات التأمين على الأضرار الخاصة أصبح ينتج ربح يقدر بـ 10.12 دج في غياب بيانات شركة أكسا عوض خسارة كانت تقدر بـ 5.18 دج لهذه الشركات في ظل وجود بيانات هذه الشركة. وبالتالي فإن معدل الربحية في هذه الحالة أصبح أفضل بالنسبة لشركات التأمين على الأضرار الخاصة مقارنة بشركات التأمين على الأضرار العمومية، وهذا الاختلاف في معدل الربحية أصبح له دلالة معنوية احصائيا، حيث بلغت قيمة t المحسوبة (-2.679)، كما أن مستوى المعنوية بلغ 0.037 وهو أقل من مستوى المعنوية المحدد بـ 0.05، أي أننا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل بالفرضية الأولى، والتي تقول بأن متوسط معدل الربحية في شركات التأمين على الأضرار العمومية لا يساوي متوسط معدل الربحية في شركات التأمين على الأضرار الخاصة.

IV- الخلاصة:

لقد تم التوصل من خلال هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- من حيث مقارنة أداء النشاط التقني والمالي بين شركات التأمين على الأضرار العمومية والخاصة في الجزائر خلال فترة الدراسة، فإنه هناك اختلاف طفيف، نوعا ما، بين شركات التأمين على الأضرار العمومية والخاصة وذلك فيما يتعلق بمعدل تطور الأقساط (المعدل 01) ومعدل التوظيف (المعدل 05)، ولكن هذه الاختلافات ليست لها دلالة معنوية احصائيا. كما أنه تبين أن شركات النوع الأول هي الأفضل مقارنة بشركات التأمين على الأضرار الخاصة وذلك فيما يتعلق بمعدل مصاريف التسيير (المعدل 06)، وهذا الاختلاف ذات دلالة معنوية احصائيا. في حين تبين أن هذه الشركات الأخيرة أفضل من شركات التأمين على الأضرار العمومية من حيث معدل التعويض (المعدل 02)، معدل التعويض/المخصصات التقنية (المعدل 03)، ومعدل الاحتفاظ (المعدل 04)، كما أن هذه الاختلافات ذات دلالة معنوية احصائيا.

- من حيث مقارنة الملاءة المالية بين شركات التأمين على الأضرار العمومية والخاصة في الجزائر خلال فترة الدراسة، فلقد تبين أن شركات التأمين على الأضرار العمومية تتمتع بمعدلات جيدة للملاءة المالية مقارنة بشركات التأمين على الأضرار الخاصة. وهذه

الاختلافات ذات دلالة معنوية احصائيا فيما يتعلق بالمعدلات التالية: معدل هامش الملاءة/المخصصات التقنية (المعدل 07)، معدل هامش الملاءة/الأقساط (المعدل 08)، ومعدل تغطية الالتزامات التنظيمية بقيم الدولة (المعدل 10). أما فيما يتعلق بالاختلاف بين هذين النوعين من الشركات فيما يتعلق بمعدل التغطية الكلية للالتزامات التنظيمية (المعيار 09) فإنه ليس ذو دلالة معنوية احصائيا.

- من حيث مقارنة النتائج السنوية بين شركات التأمين على الأضرار العمومية والخاصة في الجزائر خلال فترة الدراسة، فإنه تبين أن معدل النتيجة التقنية (المعدل 11) في شركات التأمين على الأضرار الخاصة أفضل مما هو عليه في الشركات العمومية، وهذا الاختلاف له دلالة معنوية احصائيا. وعلى العكس فإن معدل النتيجة الصافية (المعيار 12) في شركات التأمين على الأضرار العمومية أفضل مما هو عليه في الشركات الخاصة، كما أن هذا الاختلاف له دلالة معنوية احصائيا. أما فيما يتعلق بمعدل العائد على الأموال الخاصة (المعدل 13)، فلقد تبين أن هناك اختلاف بين هذين النوعين من الشركات مع الأفضلية لشركات التأمين العمومية، إلا أن هذا الاختلاف ليس له دلالة معنوية احصائيا.

وبناء على مجمل هذه النتائج، فإنه يمكن القول بأن هناك العديد من الاختلافات بين أداء شركات التأمين على الأضرار العمومية والخاصة في الجزائر خلال الفترة 2014-2017، وهذه الاختلافات أغلبها ذات دلالة معنوية احصائيا، ويتعلق الأمر بـ 9 معدلات من أصل 13 معدل مقارن، وهذه المعدلات تتمثل في: معدل التعويض (المعدل 02)، معدل التعويض/المخصصات التقنية (المعدل 03)، معدل الاحتفاظ (المعدل 04)، معدل مصاريف التسيير (المعدل 06)، معدل هامش الملاءة على أساس المخصصات التقنية (المعدل 07)، معدل هامش الملاءة على أساس الأقساط (المعدل 08)، معدل تغطية الالتزامات التنظيمية بقيم الدولة (المعدل 10)، معدل النتيجة التقنية (المعدل 11)، ومعدل النتيجة الصافية (المعدل 12). أما الاختلافات المتعلقة بالمعدلات الأربعة المتبقية من أصل 13 معدل مقارن، فليست ذات دلالة معنوية احصائيا، وهذه المعدلات تتمثل في: معدل تطور الأقساط (المعدل 01)، معدل التوظيف (المعدل 05)، معدل التغطية الكلية للالتزامات التنظيمية (المعدل 09)، ومعدل العائد على الأموال الخاصة (المعدل 13). وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الرئيسية لهذا البحث والتي تنص على أنه توجد عدة اختلافات جوهرية في الأداء بين شركات التأمين على الأضرار العمومية والخاصة في الجزائر خلال فترة الدراسة.

- ملاحق:

الجدول (01): عرض شركات التأمين على الأضرار العمومية والخاصة في الجزائر

شركات التأمين على الأضرار العمومية	شركات التأمين على الأضرار الخاصة
1- الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين (CAAR)	1- ترست الجزائر (Trust Algeria)
2- الشركة الوطنية للتأمين (SAA)	2- الشركة الدولية للتأمين وإعادة التأمين (CIAR)
3- الشركة الجزائرية للتأمينات (CAAT)	3- الجزائرية للتأمينات (L'Algérienne des assurance -2a-)
4- الشركة الجزائرية لتأمين المحروقات (CASH)	4- العامة للتأمينات المتوسطة (GAM)
	5- أليانس للتأمينات (Alliance Assurances)
	6- سلامة لتأمينات الجزائر (SALAMA ASSURANCES ALGERIE)
	7- أكسا لتأمينات الأضرار (AXA Assurances Algérie Dommage)

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على موقع بوابة التأمين في الجزائر: <https://www.cna.dz/Acteurs/Societes-d-assurance>، التاريخ: 2019/11/15.

الجدول (02): نتائج الفروقات في أداء النشاط التقني والمالي، الملاءة المالية، والنتائج السنوية بين شركات التأمين على الأضرار العمومية والخاصة في الجزائر خلال الفترة 2014-2017

مخرجات برنامج SPSS				السنوات				نوع الشركة	رقم المعدل المقارن
مستوى المعنوية	قيمة t المحسوبة	الانحراف المعياري	المتوسط	2017	2016	2015	2014		
0.563	0.612-	0.057	1.03	1.03	0.99	0.99	1.11	عمومية	01
		0.100	1.06	1.05	1.05	0.96	1.20	خاصة	
0.009	3.754	%2.16	%57.95	58.36	59.96	61.71	51.79	عمومية	(%)
		%0.22	%49.78	49.23	50.10	50.19	49.60	خاصة	
0.001	6.455 -	0.048	0.50	0.49	0.54	0.54	0.44	عمومية	03
		0.037	0.69	0.65	0.70	0.70	0.74	خاصة	
0.000	20.985-	%2.16	%62.56	60.26	63.04	63.00	63.85	عمومية	(%)
		%0.22	%79.13	78.86	79.18	79.36	79.13	خاصة	
0.790	0.279	%0.59	%3.16	3.96	3.20	2.92	2.58	عمومية	(%)
		%0.92	%3.01	3.77	3.39	1.67	3.22	خاصة	
0.000	13.208 -	%0.73	%22.51	22,71	23,16	22,70	21,46	عمومية	(%)
		%1.31	%32.42	31,56	31,93	34,37	31,81	خاصة	
0.049	2.456	%8.07	%97.81	106.00	102.75	94.25	88.25	عمومية	(%)
		%4.75	%86.31	81.28	90.71	90.00	83.85	خاصة	
0.000	11.768	%7.78	%113.00	120.75	117.5	110.5	103.25	عمومية	(%)
		%3.55	%62.68	61.86	65.14	65.71	58.00	خاصة	
0.055	2.379	%6.50	%136.00	141.25	133	141.5	128.25	عمومية	(%)
		%8.56	%123.21	119	132.28	128.14	113.43	خاصة	
0.003	4.888	%8.35	%75.00	78.25	84.00	73.5	64.25	عمومية	(%)
		%4.70	%51.57	55.28	52.57	53.71	44.71	خاصة	
0.000	7.059-	%0.64	%32.81	33.05	33.22	31.86	33.12	عمومية	(%)
		%1.25	%37.76	38.49	37.53	38.91	36.10	خاصة	
0.001	6.114	%0.37	%9.29	9.42	9.60	9.38	8.75	عمومية	(%)
		%1.44	%4.76	6.67	5.02	3.48	3.85	خاصة	
0.306	1.120	%0.54	%7.75	7.00	8.00	7.75	8.25	عمومية	(%)
		%23.08	%5.18-	9.43	7.71	1.57	39.43-	خاصة	
0.037	2.679-	%0.54	%7.75	7.00	8.00	7.75	8.25	عمومية	*13
		%1.69	%10.12	10.50	9.17	8.50	12.33	خاصة*	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لنشاط التأمين في الجزائر خلال فترة الدراسة (2014-2017)، ومخرجات برنامج SPSS.

* دون بيانات شركة أكسا.

- الإحالات والمراجع:

- أبو بكر عيد أحمد، و اسماعيل السيفو وليد. (2009). إدارة الخطر والتأمين. الأردن: دار اليازوري للنشر والطباعة.
- أحمد قندوز عبد الكريم، و السهلاوي خالد عبد العزيز. (2015). هامش الملاءة المالية في شركات التأمين وشركات إعادة التأمين السعودية. مجلة العلوم الاقتصادية، العراق، 10(38)، 31-47.
- أسامة عزمي سلام، و نوري موسى شقيري. (2007). إدارة الخطر والتأمين. الأردن: دار حامد.

- الجريدة الرسمية الجزائرية. (2006). المادة 203 من القانون 04-06 والمتعلق بالتأمينات. العدد 15. الجزائر.
- الجريدة الرسمية الجزائرية. (2013). المرسوم التنفيذي رقم 13-114 (الالتزامات التنظيمية لشركات التأمين و/أو إعادة التأمين) والرسوم التنفيذية 13-115 (حدود شركات التأمين على الوفاء) ، العدد 18. الجزائر.
- الحميدي نور، و حسين حساني . (2015). استخدام معدل الاحتفاظ ونسب الطاقة الاستيعابية المستغلة في تحليل أخطار المحفظة التأمينية. مجلة الاقتصاد والمالية، 01(01)، 119-131.
- اليوسف ندى . (2014). تحليل معدل التعويضات في التأمين الحكومي على المركبات في سورية. مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العملية-سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، 36(06)، 209-229.
- سعاد لفتاحة. (2015). إدارة المخاطر الاستثمارية في شركات التأمين وفق نظام الملاحة 2، دراسة حالة الشركة الوطنية للتأمين (SAA). رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية. غير منشورة. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، الجزائر.
- سليمة طبايبية . (2011). تقييم الأداء المالي لشركات التأمين باستعمال النسب المالية -دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمين. مجلة دراسات محاسبية ومالية، جامعة بغداد، 06(16)، 68-97.
- عبد الغفار حنفي، و قرياص سمية. (2008). الأسواق والمؤسسات المالية. الاسكندرية، مصر: الدار الجامعية.
- عبد القدوس طار . (2018). أنظمة الإنذار المبكر كأساس للحكم على الملاحة المالية لشركات التأمين، دراسة حالة الجزائر بالتطبيق على التأمينات العامة للفترة 2013-2015. المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، 05(01)، 103-118.
- عبد المليك مزهوده. (2001). الأداء بين الكفاءة والفعالية مفهوم وتقييم. مجلة العلوم الإنسانية، 01(01)، 85-100.
- مجيد الكرخي. (2007). تقويم الأداء باستخدام النسب المالية. الأردن: دار المناهج للنشر والتوزيع.
- Sutan Emir, H., & Aaleya Mohammed, A. (2015). A Comparative Analysis on the Financial Performance between Takaful and Conventional Insurance Companies in Bahrain during 2006-2011. Journal of Islamic Economics, Banking and Finance, 11(02), 149-163.
- UAR. (2019, 11 20). RAPPORTS D'ACTIVITÉS. Récupéré sur UAR: <http://www.uar.dz/rapports-dactivites/>